تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينة

www.albainah.net

الفصل الخامس

الاستقلالية السياسية للحرس

أحد معايير قوة أية مؤسسة هو استقلاليتها الذاتية. وتتمثل الاستقلالية الذاتية في مقدار ما تتمتع به مؤسسة ما "من هوية وقيم تتميز بها عن غيرها من المؤسسات والقوى الاجتماعية"، ومقدار تحررها من سيطرة فئة اجتماعية معينة، كالعائلة أو الجماعة العرقية، أو القبيلة، أو الطبقة الاجتماعية، أو الزمرة السياسية[1]. والمؤسسة العسكرية السورية تصلح كمثال لمؤسسة عسكرية تنقصها الاستقلالية؛ لأنها تخضع لهيمنة طائفة تشكل أقلية من سكان سوريا[2].

من السهل إثبات الاستقلالية النسبية للحرس الثوري، وإن كان من المفيد توسيع المعايير قليلاً في تحليلنا لوضع الحرس. ولأن الحرس هو مؤسسة عسكرية وأمنية، على وجه التحديد، فمن المناسب تطبيق معيار الاستقلالية لتحليل مدى السيطرة السياسية المدنية على الحرس، أو إلى أي حد يتولى الحرس تسيير أموره ويقاوم التدخل السياسي في شئونه.

موضوع السيطرة السياسية المدنية يجعل من السهل المقارنة بين الحرس والقوات المسلحة الثورية الأخرى. لقد قاوم الحرس الهيمنة السياسية المدنية أكثر مما فعل نظراؤه في مجتمعات أخرى، نظرًا لعمق التزامه ودوره العقائديين، اللذين ساهما في انتصار الثورة. ولأن الحرس استأثر بدور الوصي على الثورة وقيمها، فإنه كمؤسسة، يعتبر السيطرة السياسية المدنية عليه إهانة لا داعي لها. وهذا الموقف الذي اتخذه الحرس، ينبع مباشرة من دوره كأحد العناصر الرئيسية المستقلة في الائتلاف الثوري، الذي أوصل الخميني إلى السلطة. وأسلاف الحرس – على عكس أسلاف جيش التحرير الشعبي الصيني أو الجيش الأحمر السوفيتي – لم يخلقهم التجمع المدني الذي جاء إلى السلطة، بل إنهم شاركوا وساهموا في العمل جنبًا إلى جنب مع رجال الدين الثوريين[3].

هناك معيار مناسب آخر يندرج في إطار تحليل مفهوم الاستقلالية، وهو قدرة الحرس على تعيين أعضائه الحاليين والسابقين وحلفائه في مناصب هامة خارج جهاز الحرس، وقدرته على إبقائهم فيها. بل إن بعض أعضاء الحرس السابقين جعلوا خدمتهم في الحرس منطلقًا لشغل مناصب في الحكومة، وهناك العديد من الأمثلة المهمة على مقربين وأعضاء سابقين دخلوا الحكومة،

واستمروا في التعاون الوثيق مع الحرس، حتى عندما كان يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعريض وظائفهم في الحكومة للخطر. والأهم من ذلك، أن الحرس استطاع التدخل بقوة في تعيينات الجيش النظامي. بينما لم يكن للجيش النظامي قدرة على التدخل في تنقلات الحرس الثوري.

والعنصر الأخير في استقلالية الحرس هو تأثيره في صنع السياسات واستقلاليته العملياتية. فقد استطاع الحرس أن يفرض استراتيجية الحرب، رغم أن توصياته الاستراتيجية والتكتيكية، لم تكن هي الأمثل من وجهة النظر العسكرية المتخصصة، ولاقت معارضة من الجيش النظامي، وأيضًا من بعض الرؤساء المدنيين الذين يخضع الحرس لسلطتهم. بل إن الالتزام العقائدي القوي للحرس جعله يقوم ببعض العمليات المتناقضة مع الأهداف العامة للسياسات التي يتبناها بعض القادة من رجال الدين.

سيادة الحرس على شئونه الداخلية

إن الدليل الأول على استقلالية الحرس هو خضوع أموره الداخلية لسيطرته وليس للقيادة المدنية. ولكن هذا لا يعني أن الحرس رفض العمل ضمن النظام الحكومي العام، أو أنه تحدى السلطة المدنية علانية – فلو فعل الحرس ذلك لكان هذا تحديًا للخميني ذاته – وإنما يعني أن الحرس استطاع أن يقاوم – أو يطوق – العديد من أنواع القيود السياسية، التي فُرضت على القوات المسلحة الثورية الأخرى عبر التاريخ. ومن أهم الدلائل على سيادة الحرس التنظيمية، قدرته على تشكيل هيكل قيادته العليا وتحديد أعضائها، وكذلك تحكم قيادة الحرس – وليس الساسة المدنيين أو المشرفين الدينيين – في تعيين ضباطه ذوي الرتب الصغرى، وأخيرًا الضعف العام لجهاز الإشراف السياسي وعجزه عن التأثير في قرارات الحرس.

إن ما يشير بقوة إلى استقلالية الحرس التنظيمية هو قدرته على تسمية قياداته بنفسه. وقد مر بنا أن قادة الحرس الذين سبقوا رضائي – وكلهم كانوا أدوات في أيدي مختلف القادة السياسيين الساعين إلى النفوذ – أقيلوا من مناصبهم لفقدانهم الدعم على مستوى القاعدة من جنود الحرس. أما رضائي فلم ينل منصبه كقائد للحرس من خلال رعاية رجال الدين ذوي المراتب العليا، ولكن لأنه كان يسيطر على النواة الأولية للحرس وهي "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" التي ساعدته على تأسيس الحرس بعد انتصار الثورة[4].

واحتفظ رضائي بمنصبه على الرغم من خلافاته السياسية مع سياسيين ذوي نفوذ من أمثال رفسنجاني، بسبب شعبيته في صفوف الحرس على مستوى القاعدة[5]. فشخصية رضائي هي تجسيد للحرس ذاته، إذ تنتمي جذوره إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وسجله حافل بالنضال المسلح ضد الشاه، وتأييده للأيديولوجيا المتشددة للثورة لم يتزعزع، كل ذلك جعل منه نموذجًا يحتذى بالنسبة لمرؤوسيه من المقاتلين والقادة.

ولم تحاول القيادة السياسية أن تفرض على رضائي مرؤوسيه من القادة. وكما ذكرنا سابقًا، فإن قيادة الحرس الحالية انبثقت عن "المجلس الأعلى للحرس الثوري" الذي يتمتع أعضاؤه بالمساواة الكاملة، وكانت تركيبته تعكس الشعور بالأخوة الذي كان سائدًا بين قادة الحرس قبل الثورة. فرضائي، وليس القيادة السياسية، هو الذي اختار شمخاني نائبًا لقائد الحرس عام 1982م، وعينه أول قائد لقوات الحرس البرية عام 1986م، وهو الذي قام بتعيين قادة الحرس الآخرين أو ترفيعهم إلى المناصب العليا[6].

على الرغم من أن رفسنجاني وخامنئي وعبد الله نوري – الممثل السابق للخميني لدى الحرس الثوري – تولوا في أوقات مختلفة سلطة تعيين قادة الحرس أو إقالتهم، فقد ظل رضائي في الواقع هو الذي يقرر هذه التغييرات. ففي مطلع عام 1990م، قام رضائي – فعليًا وليس اسميًا – بتعيين حليفه القديم ونائب قائد القوات البرية، رحيم صفوي، ليكون نائبه الجديد في قيادة الحرس، بعد أن أصبح شمخاني قائدًا للبحرية النظامية الإيرانية أواخر عام 1989م، وعين رضائي أيضًا اثنين من أركان الحرس البارزين وفدائيي حرب العصابات قبل الثورة، وهما مصطفى إزادي ومحمد باقر ذو القدر، في رئاسة قوات الحرس البرية والقيادة العامة المركزية على التوالي، ونقل عباس محتاج من القيادة العامة المركزية إلى منصب نائب قائد القوات البرية[7]، ثم عينه نائبًا له في البحرية النظامية[8]. وتولى رضائي أيضًا تدبير عملية تعيين شمخاني قائدًا لبحرية الحرس عام 1990م بالإضافة إلى البحرية النظامية[9]. ويرجع الفضل في حصول جميع هؤلاء الأشخاص على مناصبهم إلى رضائي، وإلى الرابطة المشتركة التي تجمعهم كأشخاص متشددين عقائديًا وفدائيين سابقين ساهموا في الإطاحة بالشاه.

من الصعب القول: إن إقالة مجلس الشورى عام 1988م، لمحسن رفيق

دوست – وزير الحرس السابق الأقل تطرفًا، وحليف رفسنجاني – يتناقض مع التأكيد على أن الحرس يختار قادته بنفسه. وكان رفيق دوست يتمتع بدرجة كبيرة من الشرعية داخل الحرس، باعتباره أحد منظمي المظاهرات العنيفة ضد الشاه، وأحد مؤسسي الحرس من مليشيات ما قبل الثورة(10). كما استمد مكانته البارزة من دوره كرئيس "للجنة الاستقبال" التي رحبت بالخميني عند عودته المظفرة إلى طهران عام 1979م(11). بيد أن ضعفه السياسي مقارنةً بقادة الحرس الآخرين، ومسئوليته كوزير أمام المجلس، أدى به أن يكون كبش الفداء عن خسارة إيران الحرب، دون قادة الحرس الآخرين. ثم اضطر رفسنجاني لاحقًا إلى تهدئة ردود الفعل من قبل مؤيدي رفيق دوست في الحرس، بتعيينه مستشارًا عسكريًا شخصيًا له(12). ولكن الأهم من ذلك، أن القادة السياسيين لم يتمكنوا من تعيين قائد براجماتي من خارج الحرس ليحل محل رفيق دوست، فاضطروا إلى القبول بإسناد منصب وزارة الحرس لعلي شمخاني، وهو من حلفاء رضائي المتشددين، وبهذا تسنى للنخبة من قادة الحرس المتطرفين أن يحكموا سيطرتهم على جميع قطاعات الحرس(13).

من الواضح أن الحرس يسيطر بنفسه على التعيينات والترقيات داخل صفوفه. ولقد أبرزت الصحافة الإيرانية بعض المناسبات التي قام فيها قادة الحرس بزيارات فردية للأقاليم، من أجل تنصيب قادة الحرس الجدد في كل منها(14). ولنأخذ طهران كمثال، فقد ذكرت الصحافة الإيرانية أن المجلس الأعلى للحرس هو الذي يعين قائد حرس طهران، الذي يعين بدوره قائد كل حامية من حاميات الحرس في المدينة(15). وهذا النظام متبع بصورة عامة في كل أنحاء إيران، وفي البنية العسكرية للحرس في الجبهة. ومنذ أن بدأ الحرس في تعزيز بنيته التنظيمية (حوالي عام 1982م)، لم يحدث قط أن قام القادة السياسيون، أو المشرفون من رجال الدين، بزرع دخلاء على الحرس في بنيته القيادية، أو قاموا بإبطال قرارات التعيينات في الحرس. وكانت هناك حالات أقيل فيها قادة حرس محليون، بسبب الاقتتال الداخلي الفئوي ضمن الحرس، أو بسبب الخروج على أوامر وسياسات قادته في حالات فردية(16).

تكاد لا توجد أية معايير ملموسة للترقيات في الحرس، لكن منذ بداية الثمانينات لم يكن للارتباطات السياسية بالقادة المدنيين أهمية كبيرة في عملية الانتقاء. وقد ذكر صحفي سُمح له بزيارة الجبهة أثناء الحرب، أن القادة

"يبرزون" هكذا وببساطة، وأن جرأتهم وقدرتهم على التصرف السريع تكسبهما احترام زملائهم، وبالتالي الاعتراف بقيادتهم[17]. ثم يتم تأكيد هذا الاعتراف غير الرسمي في شكل تعيين رسمي من قبل ذوي الرتب العليا في القيادة.

بما أن نظام الرتب العسكرية التقليدي لم يكن موجودًا أثناء الحرب، وكانت الوحدات تتفاوت في الحجم، والتربية العسكرية التقليدية غائبة نسبيًا، ولا تحظى باهتمام جهاز الحرس الثوري غير التقليدي، فإنه لم يكن ممكنًا وضع معايير عسكرية مهنية للترقيات، حتى لو رغب قادة الحرس في ذلك. لهذا كان لدى قادة الحرس مجال واسع لترقية المجندين الأكثر جسارة وموهبة فطرية[18]. فعلى سبيل المثال، ذكر قادة الحرس أنه جرى في بعض الأحيان ترقية بعض مقاتلي الباسيج إلى مواقع قيادية في وحدات الحرس، بعدما أثبتوا جدارتهم في ساحة المعركة[19]. فقد كان مصطفى إزادي ومحمد باقر ذو القدر، وكلاهما من فدائيي حرب العصابات في عهد الشاه، شخصين مغمورين، ولكنهما كانا قائدين ناجحين في الجبهة أثناء الحرب، وقد تمت مكافأتهما بإسناد مناصب عليا لهما عام 1990م، حسب ما ذكرته الصحافة الإيرانية[20].

وكان من شروط الترقي أيضًا، إثبات القدرة على سحق المعارضة الداخلية، وشغل مناصب قيادية في حرب العصابات في فترة ما قبل الثورة. فمثلاً كان عباس محتاج قائدًا لوحدات الأمن التابعة للحرس في إقليم فارس، وساعد بعد ذلك على سحق الاضطرابات الكردية بصفته قائد الحرس في شمال غربي إيران، قبل تعيينه في القيادة العامة المركزية. وكان أحمد كناني ذو الاتجاه المتطرف قائدًا للحرس في إقليم خراسان، قبل أن يصبح أول قائد لمفرزة الحرس في لبنان، وتلك مهمة تجعله في دائرة الضوء[21]. وشارك علي شمخاني، بصفته قائدًا لإقليم خوزستان عام 1980م، في إحباط انقلاب قامت به وحدة محلية من الجيش النظامي في تلك السنة، وقمع الاضطرابات التي قام بها قوميون عرب هناك[22]. وعزز هذا النجاح صلاته الشخصية برضائي مما عجل بصعوده إلى المكانة البارزة التي يتمتع بها على المستوى الوطني.

يتبين مما سبق أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في الترقيات، وهي الأداء، والصلات الشخصية بقادة الحرس الآخرين (لكن ليس بالضرورة أشخاص من خارج الحرس)، وإبداء الاحترام للزملاء، والجرأة في مقاتلة

خصوم النظام في الداخل والخارج. وقد تتناقض المعايير الموضوعية للأداء الوظيفي – ظاهريًا – مع أهمية الصلات الشخصية بقادة الحرس الآخرين وإبداء الاحترام للزملاء. ولكن، إذا فكرنا مليًا في الأمر، نكتشف أن الالتزام العقائدي بالمبادئ المتشددة للثورة هو الخيط المشترك الذي يربط بين جميع هذه العوامل.

بالنسبة لصانعي القرار داخل الحرس، لم يكن يتم تحديد كفاءة الأداء وفق معايير عسكرية مهنية، كالتفوق التكتيكي، أو الاستخدام الأمثل للأسلحة المتوافرة، أو القدرة على إنجاز أهداف تكتيكية بخسائر بشرية ومادية مقبولة. وإنما تتحدد "الكفاءة" بنجاح قائد الحرس في إحراز تقدم على الأرض، والاستمرار في الهجوم دون اعتبار للخسائر في أرواح الجنود الإيرانيين التي لا تتناسب مع ما تم إنجازه، ودون اعتبار للسلبيات الاستراتيجية والتكتيكية المترتبة على متابعة الهجوم[23]. وفي قضايا الأمن الداخلي فإن "الكفاءة" تعني تصفية معارضي النظام بلا هوادة، دون اعتبار لردود فعل السكان المحليين، أما إمكانية إسكات المعارضة بأقل قدر من العنف – عبر القبول بحل وسط – فهو أمر غير وارد. ولقد مثلت هذه النزعة العدوانية تجسيدًا لعقيدة الحرس، وهي إظهار مدى القوة التي تتمتع بها الثورة الإسلامية، عبر الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين مهما كان الثمن، وإلحاق الهزيمة بأعداء النظام في الداخل. وبالمقابل، كلما ازداد التزام القائد الفرد بتلك الأهداف المتشددة، ازداد احترامًا في نظر زملائه، الذين يبدون قدرًا مشابهًا من الحماس المتقد، وزاد احتمال أن يلفت هذا القائد انتباه رؤسائه المتصفين بالعقلية ذاتها، وأن يحظى برعايتهم.

من الواضح أن معايير الترقي قد وضعت من قبل الحرس ذاته. فقد اعتمدت معايير الترقي في الحرس اعتمادًا شديدًا على العنصر الأيديولوجي، بما يختلف اختلافًا كبيرًا مع مقاييس الجيش النظامي المهنية والأكثر تقليدية. وهذه الاختلافات بين القوتين في تعريف "الكفاءة" و"النجاح" هي التي أدت إلى قيام جدل مستمر بينهما حول الاستراتيجية والتكتيك. كما أن التصريحات التي أدلى بها الرؤساء المدنيون للحرس (باستثناء آية الله الخميني)، قبل الحرب وبعدها، توحي أنهم أيضًا يخالفون بشدة معايير النجاح المعتمدة على العنصر الأيديولوجي. وأفضل تعبير عن هذا الرأي جاء على لسان رفسنجاني في

خطاب ألقاه بعد الحرب بفترة قصيرة، ودعا فيه إلى إعادة النظر في الأسلوب العملياتي للحرس، لجعله مشابهًا لأسلوب المؤسسات العسكرية المحترفة[24].

جهاز الإشراف الديني

هناك مؤشر قوي آخر على استقلالية الحرس كمؤسسة، وهو ضعف الجهاز المشرف عليه المؤلف من رجال الدين، وهو المرادف الإيراني لجهاز القوميساريا (المفوضيات) الذي نجده في العديد من أنظمة الحكم الاستبدادية، اليمينية منها واليسارية. ويمثل هذا الجهاز في إيران "مكتب ممثل الإمام لدى الحرس الثوري الإسلامي"، وهو منصب شغله رجل دين متوسط الرتبة هو محمد أراكي حتى آذار/ مارس 1992م[25]. وممثل الإمام لدى الحرس الثوري الإيراني هو عضو رسمي في "المجلس الأعلى للحرس". واستنادًا إلى نشرة صادرة في طهران، كانت السلطات الرسمية لممثل الإمام – منذ تشكيل المنصب عام 1979م – تشمل إمكانية نقض أوامر وقرارات قائد الحرس والمجلس الأعلى للحرس، والتأكد من أن هذه القرارات تتطابق عقائديًا وسياسيًا ودينيًا مع التوجه الذي وضع أسسه المرشد الأعلى (الخميني أولاً، وعلي خامنئي الآن)، وتعيين شبكة المرشفين من رجال الدين الأدنى رتبة ومراقبتها، والموافقة على تعيين كبار قادة الحرس الأدنى رتبة من القائد العام[26].

وفي عام 1989م، عندما عُين عبد الله نوري ممثلاً للإمام لدى الحرس الثوري (وهو الآن وزير الداخلية في إيران)، أعطيت له صلاحيات إضافية، منها الموافقة على تعيين جميع قادة الحرس وإقالتهم، بمن فيهم رضائي[27]. وأدت هذه الصلاحيات الرسمية الواسعة إلى التكهن بأن تعيين [نوري المتطرف – الذي تدرب على حرب العصابات في لبنان قبل الثورة]، مع العديد ممن انضموا إلى الحرس بعد ذلك[28] – يراد به إلى حد ما إضعاف رفسنجاني، الذي أسند إليه الخميني سلطات مشابهة عندما عينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة بالوكالة في حزيران/ يونيو 1988م[29].

على الرغم من تلك السلطات الرسمية، فإن جهاز الإشراف المؤلف من رجال الدين كان – في الواقع – غير فعال في فرض الحد المطلوب من سيطرة رجال الدين على الحرس الثوري. وكان المنصب في الأصل يسمى "مشرف الحرس الثوري الإسلامي"، ويمثل محاولة من رجال الدين للسيطرة المباشرة على الحرس، وقد خُفضت منزلته إلى "ممثل الإمام لدى الحرس

الثوري الإسلامي"، بعدما أُقيل بعض المشرفين من رجال الدين – أو استقالوا – لعجزهم عن فرض سيطرتهم على الحرس[30]. وفي أعقاب وفاة الممثل السابق لدى الحرس الثوري الإسلامي، فضل الله محلاتي، في حادث تحطم طائرة عام 1986م، بقي المنصب رسميًا شاغرًا حتى تعيين نوري عام 1989م[31]. وقد تولى المنصب بالوكالة رجل دين متوسط الرتبة كان نائبًا لمحلاتي هو أراكي، ولكنه لم يُرقّع إلى منصب الممثل بصورة كاملة، ولهذا لم يكن يتمتع بالصلاحيات الكاملة للمنصب[32]. وهذا ما ضمن حالة الضعف التي كان يعاني منها جهاز الإشراف في تلك الفترة التي استمرت ثلاث سنوات. (في عام 1990م، حل أراكي محل نوري وعُين رسميًا ممثلاً للإمام لدى الحرس الثوري الإسلامي). وطبقًا لما ذكرته إحدى صحف طهران، فقد كان من المفترض أن يُعين مشرفون من رجال الدين في جميع تشكيلات الحرس الرئيسية، إلا أن قوات الحرس الجوية والبرية والقيادة العامة المركزية لم تضم أي مسئولين من رجال الدين حتى أوائل عام 1990م[33]. وقد تم إنشاء قوات الحرس الجوية والبرية عام 1986م تقريبًا. وتضاءلت أهمية تعيين ممثل من رجال الدين لدى القوات الجوية للحرس بعدما تولى حسين دهقان قيادة هذه القوات، فقد كان قائدًا سابقًا لمفرزة الحرس في لبنان، وهو من أكثر قادة الحرس تطرفًا وأقلهم رضوخًا للسلطة المدنية[34].

وبرغم كل الصلاحيات الرسمية الممنوحة لنوري، وبرغم مكانته الشخصية بين أركان النظام، لم يقم بتعزيز قبضة رجال الدين على الحرس، خلال ما يقارب سنتين قضاهما ممثلاً للإمام لدى الحرس. فخلفيته المتطرفة – مثل التدريب الذي تلقاه في حرب العصابات قبل الثورة، وإشرافه عام 1980م على وسائل الإعلام الإيرانية بالاشتراك مع علي أكبر محتشمي[35]، أحد أكثر رجال الدين الإيرانيين تطرفًا – والمديح العلني الحار الذي أسبغه علي رضائي عند تعيينه في المنصب[36]، كل ذلك يشير إلى أن تعيين نوري قد تم بتدبير الحرس نفسه أو مباركته. بل كان يمكن اعتبار نوري عميلاً للحرس داخل القيادة أكثر من كونه ممثلاً لرجال الدين لدى الحرس. كما أنه برغم سلطاته الرسمية، لم يكن له دور واضح في التعيينات الرئيسية العديدة، التي تمت في الحرس خلال فترة توليه منصب ممثل الإمام لدى الحرس الثوري الإسلامي، ولم يشترك في إعادة تشكيل هيئة أركان قيادة الحرس المستقلة، فقد كانت كلها من تدبير قادة الحرس[37]. كما عُيّن نوري عام 1990م رئيسًا لـ "مجلس الأمن القومي"

الداخلي، إلى جانب منصبه كوزير للداخلية (الذي كان يشغله بالتزامن مع منصب "ممثل الإمام لدى الحرس")، وهي خطوة كانت تهدف إلى إحكام السيطرة على جميع قوى الأمن الداخلي(38). برغم ذلك، ظلت قوى الأمن الداخلي التابعة للحرس خارج نطاق سلطات نوري، وبذلك أثبت الحرس قدرته على مقاومة سيطرة المدنيين عليه.

يتناقض ضعف جهاز الإشراف المدني الرسمي على الحرس مع ما تم فرضه على نظراء الحرس في مجتمعات ثورية أخرى. ومع أن المشاركة والنفوذ السياسيين "لجيش التحرير الشعبي" في الصين كانا عرضة للتقلب طوال مراحل تاريخ الثورة الشيوعية الصينية، فإن تغلغل الحزب الشيوعي في صفوف جيش التحرير الشعبي كان واسعًا. وفي الفترة الأولى لتشكيل جيش التحرير الشعبي، أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات (قبل تسلم الشيوعيين السلطة عام 1949م، عندما كان جيش التحرير الشعبي يسمى بالجيش الأحمر)، قام ماو تسي تونج – بصفته مؤسسًا للجيش الأحمر – بإنشاء نظام قيادة مزدوج. وفي هذا النظام، كان قادة الوحدات العسكرية يقتسمون السلطة مع المسئولين السياسيين للحزب، الملحقين بتلك الوحدات، وكانت الأوامر العسكرية تحتاج إلى توقيع مقابل من مفوض الحزب(39). وباستثناء مرحلة الثورة الثقافية بين الأعوام 1966م و 1976م، فقد حافظ الحزب على سيطرته القوية على جيش التحرير الشعبي، وتغلغله فيه. وكانت اللجنة العسكرية للحزب – التي يترأسها مسئولون حزبيون كبار – هي الأداة الرئيسية لتلك السيطرة، وكانت مكملة لنظام مفوضية الحزب(40).

وكانت سيطرة الحزب الشيوعي السوفيتي على الجيش الأحمر السوفيتي مشابهة في شموليتها لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني على جيش التحرير الشعبي. وفي الأعوام الأولى لإنشاء الجيش الأحمر – كما في حالة جيش التحرير الشعبي – كان مفوضو الحزب وضباط الجيش يتشاركون في القيادة، ولكن التشديد على الكفاءة الوظيفية أعطى في النهاية لضباط الجيش الأحمر اليد الطولى على مفوضي الحزب السياسيين(41). ويرى تيموثي كولتون، على عكس المراقبين الآخرين، أن المفوضين السياسيين في الجيش الأحمر نادرًا ما كانوا يعارضون قرارات الضباط العسكريين، ولكنه يعترف بوجودهم السياسي المؤثر في بنية الجيش السوفيتي، من أجل فرض سياسات الحزب عند ظهور

خلافات بين الحزب والجيش[42].

بالإضافة إلى مفوضية الحزب، كان هناك أيضًا إشراف مدني على الجيش الأحمر من قبل جهاز الاستخبارات السوفيتية كيه. جي. بي، المخول بإجراء التحقيقات واستئصال المنشقين أو الجواسيس في الجيش[43]. وقد نفذ الـ كيه. جي. بي. حملة التطهير الواسعة التي أمر بها ستالين في صفوف الجيش، وراح ضحيتها ثلاثة من أصل خمسة ضباط برتبة مشير، وكل الأدميرالات الثمانية، وكذلك ستون من أصل سبعة وستين قائد فيلق، ونصف عدد قادة الألوية، وامتدت حملة التطهير أيضًا إلى أحد عشر نائبًا مفوضًا لشئون الدفاع[44]. وغياب مقاومة الجيش الأحمر ضد هذا التطهير يعطينا دليلاً على سيطرة الحزب على الجيش الأحمر. وقبل ذلك بعقد من الزمن، استطاع الجهاز الحزبي – الذي يهيمن عليه ستالين – إقصاء مؤيدي تروتسكي في الجيش الأحمر، مما أدى إلى سقوط تروتسكي وتعزيز السيطرة الحزبية على الجيش[45].

هذا القدر من التغلغل واليسطرة من جانب المدنيين – على الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني – لا نجده على الإطلاق في الحرس الثوري الإيراني. وليس هناك أي دليل على أن رجال الدين، المكلفين بالإشراف على وحدات الحرس، يملكون القدرة على نقض القرارات أو الإجراءات الصادرة عن قادة وحدات الحرس. وبالرغم من الاستياء الواضح الذي أبدته قيادة الحرس من قرار إيقاف الحرب عام 1988م[46]، لم تحدث أية تطهيرات كبيرة في صفوفه. وباستثناء رفيق دوست – الذي لم يكن ينتمي إلى التركيبة القيادية العسكرية – لم يُصرف من الخدمة أي من كبار قادة الحرس. ومع أن النفوذ الذي يتمتع به الحرس – في رسم السياسة المتطرفة – انحسر بعد موت الخميني، وضُمت وزارة الحرس إلى وزارة المؤسسة العسكرية النظامية، فقد أحرز بعض المكاسب التنظيمية المهمة والملموسة، مثل تحقيق السيطرة الفعلية على البحرية النظامية الإيرانية. وباستثناء منصب ممثل الإمام لدى الحرس الثوري الإسلامي، لا تملك أية مؤسسة حكومية إيرانية، بما فيها وزارتا الاستخبارات والداخلية، سلطة الإشراف على الحرس والتحقيق في شئونه. إذ كان للحرس نظامه القضائي الخاص به، الذي يتولى النظر في المخالفات القانونية[47].

إن الضعف النسبي لجهاز الإشراف المدني على الحرس، مقارنة بالأجهزة المدنية التي أشرفت على الجيش الأحمر وجيش التحرير الشعبي، قد نجد له تفسيرًا في الجذور التاريخية لهذه القوات المسلحة، وفي بنية أنظمتها السياسية. فالحزب الشيوعي في الصين هو الذي أنشأ جيش التحرير الشعبي، للمساعدة في إيصال الحزب إلى السلطة عسكريًا. والحزب الشيوعي في روسيا هو الذي أنشأ الجيش الأحمر لتعزيز الثورة البلشفية المظفرة. لذلك خضع هذان الجيشان للسلطة المدنية منذ البداية.

أما الحرس الثوري، فقد انبثق من تنظيمات سابقة له لم تكن تخضع للخميني ومساعديه من رجال الدين الثوريين، وإنما كانت تعمل معهم جنبًا إلى جنب. كما أن القيادة السياسية – التي يهيمن عليها رجال الدين – لم تتحول قط إلى تنظيم حزبي متماسك ومنضبط، على غرار الحزبين الشيوعيين في الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية. والمحاولة الوحيدة لإقامة مثل هذا التنظيم، تمثلت في الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي ابتُلي بالانقسامات الداخلية وعدم المرونة، ولم يكن يتمتع بالاستقلال الكافي اللازم لتحوله إلى مؤسسة قائمة بذاتها، وقد تم حله رسميًا عام 1987م بعد عدة سنوات من الخمول الفعلي[48].

لقد قام الحزب الشيوعي الصيني وكذلك الحزب الشيوعي السوفيتي – قبل انهيار الاتحاد السوفيتي – بدور الحامي المؤتمن على العقيدة والقيم الثورية في الصين والاتحاد السوفيتي السابق، وكانا يقومان بوضع معايير الولاء الخاصة بالمؤسسات العسكرية في كل من البلدين. أما في إيران الثورة، فإن أقوال آية الله الخميني –في حياته وبعد مماته– هي وحدها التي تحدد الاستقامة الثورية. ولأن الحرس يعتبر نفسه الطليعة المؤسساتية التي تجسد المثل العليا التي نادى بها الخميني (وهذا تصور الحرس لنفسه، وقد تعزز بعد محاولات عديدة قام بها مساعدو الخميني من رجال الدين للتلطيف من سياساته المتشددة) [49]، فإن رجال الدين ومسئولي جهاز الإشراف على الحرس، لم يكونوا في مواقع تسمح لهم بتحديد معايير الولاء بالنسبة للحرس. ومن المفارقات أن يدلي بعض قادة الحرس بتصريحات تكاد تصل إلى حد اتهام بعض رجال الدين البارزين بخيانة المبادئ الثورية[50]. ومن ثم، رأى قادة الحرس أن وجود مشرفين من رجال الدين، لمراقبة ولاء مؤسسة ثورية تتسم بالنقاء العقائدي، هو إجراء غير

شرعي.

الشبكة السياسية

إن الدليل على استقلال الحرس – كمؤسسة – لا يتمثل فقط في قدرته على مقاومة تدخل المدنيين في شئونه الداخلية، بل أيضًا في أنه استطاع أن يقرر تعيينات العاملين في المؤسسات الأخرى في إيران، وأن يحدد أنشطتهم ويتدخل فيها، بما في ذلك المؤسسة العسكرية النظامية، وأن يعين بعض رجال الحرس السابقين أو الحاليين في مناصب حكومية مهمة. ومع أنه لا يمكن الجزم بوجود ضغوط مباشرة من الحرس، فإن الدعم السياسي والعقائدي الذي قدمه الحرس لحلفائه في الحكومة، قد ساعد هؤلاء المسئولين – بطريقة غير مباشرة – على البقاء في السلطة، برغم التحديات التي واجهوها. يضاف إلى ذلك أن بعض حلفاء الحرس الحكوميين قدموا المساعدة له ولغيره من الراديكاليين، للقيام بأنشطة تلقى معارضة زعماء الحكومة الإيرانية.

مجلس الوزراء

إن أفضل ما نبدأ به لتوضيح معالم الشبكة المؤسساتية للحرس هو مجلس الوزراء، الذي كان يديره رئيس وزراء حتى عام 1989م، ولكنه الآن يتبع رئاسة الجمهورية بشكل مباشر (أُلغي منصب رئيس الوزراء في الدستور الجديد الذي تمت الموافقة عليه عام 1989م). وعند وفاة آية الله الخميني، كان أعضاء الحرس ومؤسسوه السابقون والمقربون منهم يشغلون خمسة من أصل خمسة وعشرين منصبًا وزاريًا. وهذه الوزارات الخمس هي وزارة الحرس الثوري التي كان يشغلها علي شمخاني، ووزارة البريد والهاتف والبرق كان يشغلها وزير النفط السابق محمد كرازي، الذي أنشأ أثناء الثورة مليشيا تم دمجها في التشكيل الأول للحرس عام 1979م[51]، ووزارة العمل والشئون الاجتماعية وكان يشغلها وزير راديكالي هو أبو القاسم سرهاديزاده، وهو عضو سابق في حزب عباس زماني المسمى "حزب الأمم الإسلامية"، الذي انضم إلى الحرس بعد الثورة[52]، ووزارة جهاد البناء التي ترأسها غلام رضا فوروزش، وهو من الطلاب محتجزي الرهائن في السفارة الأمريكية (وهي جماعة وثيقة الصلة بالحرس، كما تبين آنفًا)، كما أنه مؤسس منظمة الجهاد القريبة الصلة بالحرس في إقليم خوزستان[53]، ووزارة الصناعات الثقيلة وكان يترأسها مؤسس منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية بهزاد نبوي. [كما كان على

رأس وزارة الداخلية آنذاك علي أكبر محتشمي بور، وهو من المتشددين وسفير سابق لإيران لدى سوريا، وقد أسس بمساعدة الحرس تنظيم حزب الله المتطرف] [54]. وحتى عام 1988م، كان حسن عبيدي جعفري وزيرًا للتجارة[55]، وهو عضو سابق في المجلس الأعلى للحرس. وكان المهندس المدني رضا هارندي وكيلاً لوزارة الثقافة والتعليم العالي[56]، وهو قائد سابق لحامية الإمام الحسين التابعة للحرس.

إن الوجود القوي لأعضاء الحرس السابقين وحلفائهم في مجلس الوزراء، لا يعني تلقائيًا أن الحرس يتحكم إلى حد كبير في سياسات هؤلاء المسئولين، أو أن الحرس استطاع بصورة مستمرة الحفاظ على هذا المستوى من التمثيل في مجلس الوزراء. فالحكومة الأولى التي تشكلت بعد الحرب ووفاة الخميني، أدت إلى إضعاف المتطرفين عمومًا وتقوية العناصر البراجماتية في النظام، إذ لم تضم سرهاديزاده ونبوي ومحتشمي بور، وهم أكثر الوزراء تعاطفًا مع الحرس وارتباطًا بأيديولوجيته المتطرفة[57]. وفقد الحرس أيضًا أهم تمثيل مباشر له في مجلس الوزراء، عندما ضُمت وزارة الحرس إلى وزارة المؤسسة العسكرية النظامية. أما من بقي منهم في الحكومة – مثل محمد كرازي – فلم يكن مناصرًا ثابتًا للسياسات المتطرفة.

عمومًا، فإن الوجود المؤثر لحلفاء الحرس وأعضائه السابقين في الحكومة، يقيم الدليل على اعتراف القيادة المدنية بالحرس كمركز نفوذ قوي، ويمكن أن يكون تهميشه مكلفًا من الناحية السياسية. وقد تولى بعض المحافظين البراجماتيين حقائب وزارية في جميع حكومات الجمهورية الإسلامية التي شكلت حتى الآن، ولكن الضباط العسكريين النظاميين السابقين نادرًا ما تولوا حقائب وزارية باستثناء وزارة الدفاع. ولا شك أن ارتباط وزير الصناعات الثقيلة بهزاد نبوي بالحرس، أنقذه من مواجهة تهم الفساد[58]، مع أن الحرس والمتطرفين الآخرين لم يصروا على إبقاء نبوي وغيره من حلفاء الحرس في الحكومة، حتى لا يزداد الاضطراب الذي حدث في أعقاب وفاة الخميني. واستنادًا إلى بعض التقارير الصحفية، فقد انسحب هؤلاء المتطرفون بمحض إرادتهم من أول حكومة تشكلت بعد موت الخميني، احتجاجًا على السياسات المعتدلة التي ينتهجها الرئيس رفسنجاني داخليًا وخارجيًا[59]، باستثناء علي لاريجاني، وهو مستشار سابق للحرس، الذي عُين وزيرًا للإرشاد الإسلامي

عام 1992م.

مع أن منصب وزير الخارجية لم يشغله أي عضو سابق في الحرس، فإن بعض حلفاء الحرس الموثوق بهم في الحكومة، وعددًا من أعضاء الحرس السابقين، تولوا مناصب عليا في وزارة الخارجية. ففي عام 1981م تولى جواد منصوري[60] –القائد الأول غير الرسمي للحرس– منصب وكيل وزارة الخارجية للشئون القنصلية والثقافية. وتولى حسين شيخ الإسلام، أحد قادة "الطلبة" محتجزي رهائن السفارة الأمريكية، منصب وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية. وفي التشكيلة نفسها من التعيينات، التي قام بها عام 1981م علي رجائي – رئيس الوزراء المتطرف، وأحد مؤسسي "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" – عُين عبد الله نوري ممثلاً لوزارة الخارجية في مجلس الشورى[61]، وشغل حميد معير، وهو أيضًا من الطلبة محتجزي الرهائن، منصب رئيس دائرة الشئون الأفريقية في وزارة الخارجية[62]، وفي عام 1984م عُيّن علي محمد بشارتي نائبًا لوزير الخارجية[63]، وهو من رجال حرب العصابات الذين قاوموا الشاه، وكان مديرًا سابقًا لوحدة استخبارات الحرس، وعضوًا سابقًا في المجلس الأعلى للحرس.

وكان حسين شيخ الإسلام، مدير الشئون العربية، من أكثر مؤيدي الحرس في وزارة الخارجية، وهو أيضًا من الطلاب السابقين محتجزي الرهائن. وكما ذكرنا سابقًا، فقد كان يتعاون مع الحرس في تعيين أعضائه بالسفارات الإيرانية في الخارج[64]. وكان مؤيدًا نشطًا وصريحًا لأنشطة الحرس ومواقفه، حتى عندما كانت هذه المواقف والممارسات تتناقض مع توجهات رئيسه، وزير الخارجية البراجماتي علي أكبر ولايتي. فعلى سبيل المثال، يقال: إن شيخ الإسلام أوعز عام 1987م لرفاق الحرس المتشددين في لبنان باختطاف الصحفي الأمريكي تشارلز جلاس[65]، وأنه استغل اختطاف الدبلوماسي البريطاني إدوارد تشابلن –على يد الحرس أو اللجان الثورية– لتخريب الجهود التي كان يقوم بها الزعماء الإيرانيون البراجماتيون لتحسين العلاقات مع المملكة المتحدة[66]. وفي السنة نفسها، لعب شيخ الإسلام دورًا بارزًا في توجيه الانتقادات لفرنسا، على حادثة الضرب المزعوم الذي تعرض له الملحق الإيراني في باريس[67]. وتطورت الحادثة إلى نزاع حاد بين إيران وفرنسا، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما، وتلك النتيجة لم يكن يسعى إليها الزعماء

الإيرانيون البراجماتيون.

تأثر شيخ الإسلام ومنصوري بالضعف العام الذي أصاب الراديكاليين – بمن فيهم الحرس – في أعقاب موت الخميني. وأصبح شيخ الإسلام أقل نشاطًا، ولولا تأييد الحرس والمتطرفين الآخرين، لنجح ولايتي في إبعاده تمامًا عن وزارة الخارجية. أما جواد منصوري الذي كان أقل نشاطًا وأقل تطرفًا وتأييدًا للحرس، فقد عُيّن سفيرًا لدى باكستان، وهو منصب ذو أهمية، نظرًا لازدياد الروابط العسكرية بين الحرس والمؤسسة العسكرية الباكستانية خلال السنوات القليلة الماضية، ولكنه أبعد منصوري عن دائرة النفوذ السياسي في طهران[68].

أما بشارتي، وهو مدرس سابق من أسرة متدينة تنتمي إلى الطبقة الوسطى[69]، فقد احتفظ بمنصبه في وزارة الخارجية، ولكنه لم يؤيد خط الحرس إلى الحد الذي كان متوقعًا منه كعضو سابق في المجلس الأعلى للحرس. ولم يعد يتسم بتطرفه السابق كأحد قادة الحرس الأوائل. [وقام مرات عديدة بالتوسط لوقف إطلاق النار، في الصدامات التي وقعت عامي 1988م – 1990م في لبنان، بين حزب الله المدعوم من إيران وحركة أمل التي تؤيدها سوريا، برغم أن الحرس كان يقوم بتسليح حزب الله وتدريبه[70]، والقتال في صفه. كما أيد بشارتي علنًا إطلاق سراح الرهائن الأجانب الذين يحتجزهم حزب الله في لبنان، معارضًا بذلك موقف الحرس] [71].

هناك العديد من أعضاء الحرس السابقين والمقربين الآخرين الذين عُينوا سفراء، ولكن ليس بهدف تقليص نفوذهم في طهران، وإنما لتوسيع نفوذ الحرس خارج البلاد. فقد عُيّن مهدي أهاري مصطفوي سفيرًا لإيران في بون عام 1987م، وذكرت تقارير أنه كان على صلة بجنود الحرس الثوري الذين كانوا يحرسون مبنى السفارة الأمريكية في طهران، وقت احتجاز الرهائن الأمريكيين بين عامي 1979م – 1981م، بل كان متورطًا في هذه العملية[72]. كما تردد أن حسين ملايك كان أيضًا من محتجزي الرهائن، وعُيّن قائمًا بالأعمال في لندن عام 1987م، ولكن بريطانيا رفضت قبول أوراق اعتماده، بسبب ضلوعه في قضية احتلال السفارة الأمريكية[73]. وأصبح أحمد كناني – وهو أول قائد لمفرزة الحرس في لبنان – سفيرًا في تونس، ربما لأن الحرس اعتبر تنامي الحركة الأصولية التونسية فرصة لاكتساب النفوذ هناك، كما أن

خبرة كناني في تصدير الثورة جعلته الرجل المناسب لذلك المنصب[74]. وأُسند إلى عباس زماني، أول قائد رسمي للحرس، منصب في السفارة الإيرانية بباكستان في أوائل الثمانينيات، وقد يعود إليه بعض الفضل في توثيق الروابط العسكرية بين إيران وباكستان، والتي كان من ضمنها عدة زيارات قام بها رضائي وشمخاني إلى باكستان[75].

المؤسسات الأخرى

لم يكن مجلس الوزراء الساحة الحكومية الوحيدة التي تُعتبر فيها عضوية الحرس أو الارتباط به أهم مؤهلات شغل المناصب. فالعديد من رجال حرب العصابات ضد الشاه الذين أصبحوا قادة الحرس، وبعض رجال الدين المحليين الذين لعبوا دورًا محوريًا في تنظيم وحدات الحرس أثناء الثورة، فازوا بمقاعد في مجلس الشورى، معتمدين على توجهاتهم المتشددة. وكان عباس دزدزاني، أحد مؤسسي الحرس الأوائل وقائده لفترة قصيرة، من أبرز حلفاء الحرس في مجلس الشورى، حيث أصبح رئيسًا للجنة الدفاع منتصف الثمانينيات[76]. واستمر يؤيد المواقف المتطرفة ويجاهر بصلته بالحرس، واستطاع في منصبه – كرئيس للجنة الدفاع – أن يساعد جماعة الضغط المناصر للحرس على تنفيذ مطالبها الخاصة بالميزانية[77]. وخَلَف دزدزاني في لجنة الدفاع حجة الإسلام رسول مونتاجانيا، وكان متطرفًا أيضًا، ورئيسًا للحرس واللجان الثورية في خمين، مسقط رأس آية الله الخميني[78]. ثم ترأس لجنة الدفاع بعد ذلك علي أكبر محتشمي بور، وهو أبرز من شملوا الحرس برعايتهم.

هناك أمثلة حديثة على قادة محليين في الحرس أقل شهرة، أصبحوا نوابًا في مجلس الشورى، يمثلون دوائر انتخابية مختلفة. ومن هؤلاء النواب محمد علي عربي، القائد السابق لمفرزة الحرس في كشمار، وكامل عابدينزاد، وهو مدرس سابق وقائد لوحدة الحرس في كردستان، وحجة الإسلام أنصاري، الذي كان رئيسًا للحرس في إقليم كرمان، ومارزيه حديدشي، وهو نائب من طهران تدرب في لبنان وساعد في تنظيم الحرس في همدان، ومحمد علي كريمي مسئول الحرس في بوجنورد، وأحمد مولازاده، الذي قام بتنظيم الحرس واللجان الثورية و"جهاد البناء" في جوناباد، وحجة الإسلام موحدي بور، الذي نظم الحرس واللجان الثورية في سافيه، وحجة الإسلام شوشتاري، الذين نظم الحرس في نيشابور، ومحمد صبحان ألاهي، وهو نائب في مجلس الشورى

من تبريز ومدرس رياضيات سابق، عمل في "مكتب العلاقات العامة للحرس"[79].

بالطبع، يعود نجاح هؤلاء القادة المحليين في انتخابات مجلس الشورى إلى شعبيتهم وسلطتهم، ولكنه يعود أيضًا إلى قدرتهم على تنظيم وحدات الحرس، وقد تصادفت صلتهم بالحرس مع انتخابهم للمجلس ولم تكن سببًا له بالضرورة. وعمومًا فإن قدرة الحرس على تعبئة السكان على المستوى المحلي، جعلت دعمه مفيدًا للمرشحين (وخاصة المتطرفين) الذين يسعون لاحتلال مقاعد في المجلس. حتى أن القادة السياسيين، وخاصة البراجماتيون، حذروا الحرس – في عدة مناسبات – من التدخل في انتخابات مجلس الشورى[80]. وفي عام 1987م، حذرت الحكومة مرشحي المجلس من استخدام شارات الحرس الثوري في حملاتهم الانتخابية، مما يُعد اعترافًا بأن مرشحي المجلس المتطرفين كانوا يسعون إلى الارتباط الوثيق بالحرس لكسب التأييد الانتخابي[81].

لقد عمل أعضاء الحرس السابقون أيضًا في الحكومات المحلية، وفي "مؤسسات الأوقاف" وغيرها من المؤسسات الثورية. فأصبح محسن رفيق دوست، بعد تنحيته من منصبه كوزير للحرس، رئيسًا لـ "مؤسسة المستضعفين" الخيرية، التي تستخدم أصول الشاه المالية المصادرة لمساعدة الأسر الفقيرة وقدامى المحاربين[82]. وصار المهندس المدني محسن ميردمادي – الرأس المدبر لعملية احتلال السفارة الأمريكية – نائبًا للمدعي العام، وبعد ذلك رئيسًا لإدارة العلاقات الدولية في وحدة الدعاية والنشر التابعة للحرس، قبل أن يصبح حاكمًا عامًا لإقليم خوزستان، الذي كان مسرحًا رئيسيًا للمعارك ونقطة انطلاق للقوات الإيرانية أثناء الحرب، ثم أقيل أوائل عام 1990م[83]. وشغل محمد أصغر زاده، وهو من الطلاب محتجزي الرهائن، منصب قائد منطقة تابعة للحرس، قبل أن يصبح نائبًا لوزير الإرشاد الإسلامي، ثم نائبًا للمدعي العام للشئون الثقافية[84]. وأصبح حبيب بيطراف، وهو أيضًا من محتجزي الرهائن، مسئولاً كبيرًا في مكتب المدعي العام بعد خدمته في الحرس[85].

وعمومًا، لم يستمر نفوذ الحرس في الحكومة قويًا كما كان عند بداية الثورة، كما أن رغبة حلفائه وقدرتهم على مناصرة المواقف المتطرفة لم تتسم

بالقوة على الدوام. ومنذ موت الخميني، الأب الروحي للحرس وراعيه الأكبر، ضَعُف موقف العديد من حلفاء الحرس في الحكومة (مثل منصوري ومحتشمي بور)، وأُقيل بعضهم من الحكومة (مثل نبوي وسارهاديزاده وميردمادي)، واستمال النظام البعض الآخر فنأوا بأنفسهم عن الحرس في بعض القضايا (مثل كرازي وبشارتي).

إن المد والجزر اللذين تعرض لهما نفوذ الحرس – تبعًا للمناخ السياسي في طهران – كان شيئًا متوقعًا. ومع أن ارتباط القادة السياسيين بالحرس، ومواقفهم المتطرفة من القضايا، كانت في وقت من الأوقات من العوامل المساعدة على تألق نجمهم السياسي، صارت هذه العوامل عبئًا بعدما أوصلت إيران إلى العزلة الدولية والتدهور الاقتصادي، نتيجة المبادرات السياسية المتطرفة، مثل السعي الحثيث لهزيمة العراق وتصدير الثورة عن طريق العنف. وتركت وفاة آية الله الخميني المتطرفين بلا نصير. ولكن المهم أن الحرس وحلفاءه السياسيين – سواء الذين احتفظوا بمناصبهم أو الذين فقدوها – رفضوا بشكل عام أن يساوموا على مبادئهم العقائدية من أجل الاحتفاظ بمواقع النفوذ. فقد استمر محتشمي في مؤازرة المواقف المتطرفة، بالرغم من فقدانه لمقعده في مجلس الشورى في انتخابات نيسان/ أبريل – أيار/ مايو 1992م(86). وخاض نبوي وسارهاديزاده – بتأييد من المتطرفين – انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى عام 1989م ولكنهما لم ينجحا(87). وهذا ما نقصده بالقول: إن الحرس جهاز مستقل وليس تابعًا، وقد أثبت أن آراءه وأعضاءه السابقين والمقربين منه، يمكن أن يخترقوا الحكومة في ظل ظروف سياسية مؤاتية، بينما لم يُظهر خصوم الحرس هذه القدرة على اختراق صفوف الحرس، حتى عندما يكون المناخ السياسي البراجماتي سائدًا.

تعيينات الجيش النظامي

هناك دليل أقوى على استقلالية الحرس نلمسه في العلاقة التي تربطه بالمؤسسة العسكرية النظامية في إيران. ولكون الحرس مؤسسة ثورية فمن المتوقع أن يكون له حلفاء سياسيون في حكومة ثورية، وأن تكون الخدمة في الحرس، أو الارتباط به، عاملاً مساعدًا للمسئولين على الارتقاء ضمن البنية السلطوية للنظام. بيد أن الحرس استطاع التأثير في تعيينات المؤسسة العسكرية النظامية، التي تعتبر المؤسسة الرئيسية المنافسة للحرس. ومعاناة المؤسسة

العسكرية النظامية، من تدخل الحرس في شئونها تدل بقوة على خضوعها لسلطة الحرس.

إن أول سابقة تدل على النفوذ الذي يتمتع به الحرس – فيما يخص تعيينات أفراد المؤسسة العسكرية النظامية – حدثت أوائل الثمانينات. ففي آذار/ مارس 1981م، تعاون الحرس مع صغار ضباط الجيش النظامي، ونجحوا في إعادة علي سيد شيرازي إلى منصبه، وكان برتبة عقيد، بعد أن أقاله ضباط كبار من منصبه كقائد للفرقة الثامنة والعشرين التابعة للجيش النظامي في كردستان، بسبب قتله المزعوم لقرويين أكراد[88]. وكان شيرازي حينذاك من أوثق حلفاء الحرس وأكثرهم نفوذًا لدى المؤسسة العسكرية النظامية، وكان يشارك الحرس حماسه العقائدي، ويؤيد دمج المؤسسة العسكرية النظامية بالحرس[89]، ولا شك أن دعم الحرس لشيرازي كان عاملاً حاسمًا في احتفاظه بمنصبه، وترقيته بعد ذلك إلى منصب قائد القوات البرية في الجيش النظامي.

ومن المفارقات أن النفوذ ذاته الذي استخدمه الحرس في دعم شيرازي عام 1981م، استُخدم ضده بعد ذلك بخمس سنوات. وبالرغم من محاولات شيرازي تعميق الطابع العقائدي للجيش النظامي، فقد كان في الأساس ضابطًا محترفًا، يستند في قراراته العسكرية إلى المبادئ الموضوعية للعلوم العسكرية، وليس إلى الأيديولوجيا[90]. وعندما خسرت إيران مدينة مهران في ربيع عام 1986م، ألقى الحرس اللوم على الجيش النظامي، لافتقاره إلى الحماس للمجهود الحربي بشكل عام، ورفضه التنسيق مع الحرس، الأمر الذي أدى إلى تأجيج نار الخلافات الشخصية والعميقة بين شيرازي ورضائي[91]. وتلا ذلك صراع على السلطة تم حسمه بوضوح لصالح رضائي والحرس، وأقيل شيرازي من قيادة القوات البرية في الجيش النظامي. ولتهدئة خاطر الجيش النظامي مُنح شيرازي عضوية مجلس الدفاع الأعلى، وهو أعلى هيئة عسكرية في إيران[92]. ولموازنة صوت شيرازي في هذا المجلس، تم تعيين رفيق دوست عوضًا فيه، لكنه على عكس شيرازي احتفظ بمنصبه كوزير للحرس[93]. ومثّل إبعاد شيرازي عن التسلسل القيادي انتقاصًا كبيرًا من مكانته ونفوذه في النظام بشكل عام.

كما مُنحت عضوية مجلس الدفاع الأعلى كجائزة ترضية لضابط كبير آخر من الجيش النظامي، اختلف اختلافًا علنيًا شديدًا مع استراتيجية الحرس

والتكتيك الذي اتبعه، هو العميد قاسم علي زاهر نجاد، الذي كان قائدًا للقوات البرية عندما اندلعت الحرب، وأصلح بعد ذلك رئيس هيئة الأركان المشتركة التابعة للجيش النظامي، وبنى سمعته على أساس كونه ضابطًا محترفًا متبحرًا في الأمور العسكرية، ووطنيًا إيرانيًا يدين بالولاء لأي نظام يتولى الحكم في إيران[94]. وكان تقييمه للوضع من منظوره – كعسكري محترف – يضطره باستمرار إلى معارضة أساليب الهجوم التي كان ينفذها الحرس و"الباسيج" على شكل موجات بشرية، وتؤدي إلى خسائر جسيمة في الأرواح، وكان يعارض فكرة متابعة الحرب حتى النصر مهما كلف الأمر[95]. وفي عام 1984م، وكما حدث لشيرازي بعد ذلك بسنتين، تم "ترفيع" زاهر نجاد إلى عضوية مجلس الدفاع الأعلى الذي يهيمن عليه الحرس والاتجاه المتطرف، وهو منصب مجرد من السلطة نسبيًا، وخلفه في منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة إسماعيل سهرابي الذي كان سهل الانقياد[96].

وتعرض سهرابي، الذي خلف زاهر نجاد في منصبه، للمصير ذاته على أيدي الحرس، ولكن في ظروف مختلفة. ففي أيار/ مايو 1988م، وبعد ثلاثة أسابيع من استعادة العراق غير المتوقعة لشبه جزيرة الفاو الجنوبية، أقيل سهرابي من منصبه، وكان بوضوح كبش الفداء للهزيمة، التي لا تقل فيها مسئولية الحرس – من الناحية العسكرية – عن مسئولية الجيش[97]. وحل محله العميد علي شهبازي، وكان على صلة وثيقة بالحرس ويتمتع بدعمه، بفضل خدمته في مركز قيادة حرب العصابات التابع للحرس في مدينة الأهواز الجنوبية[98]. أي أن قوة الحرس، كمؤسسة، كانت تظهر جلية حتى في الهزائم العسكرية، وإن كان من المنتظر – من وجهة النظر العسكرية الموضوعية – أن تؤدي هزيمة الفاو إلى زيادة التشديد على الخبرة العسكرية النظامية ومعايير صنعت القرار، وإلى صرف النظر عن الخطط الاستراتيجية والتكتيكية غير التقليدية، التي تبناها الحرس وأسفرت عن خسائر بشرية جسيمة.

في عام 1989م وأوائل 1990م ظهر دليل على أن قوة الحرس كمؤسسة – مقابل المؤسسة العسكرية النظامية – لم تتأثر بالهزيمة في الحرب وبموت الخميني. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1989م حل علي شمخاني، وهو أبرز شخصية في الحسر بعد رضائي[99]، محل الأدميرال حسين مالك زادكان، قائد

البحرية النظامية الكفء والجدير بالاحترام. ومع أن شمخاني مُنح لقب لواء بحري لإرضاء البحرية النظامية، فلم يكن لديه خبرة مهنية في سلاح البحرية، وكان محسوبًا بشكل واضح على الحرس، وعلي رضائي رئيسه وحليفه لفترة طويلة(100). وفي أواخر نيسان/ أبريل 1990م، عَيّن شمخاني عباس محتاج نائبًا له في البحرية النظامية، وكان الأخير أحد كبار قادة الحرس لفترة طويلة، وبهذا سيطر الحرس على المراكز العليا في ذلك السلاح النظامي(101). وكانت تلك التعيينات تمثل المرة الأولى التي يتولى فيها رجال الحرس القيادة العليا لسلاح نظامي، مما أضعف معنويات الجيش النظامي بشدة، وأكد على استمرار قوة الحرس كمؤسسة.

رسم السياسات

ثمة مقياس آخر يدل على استقلالية الحرس، هو مدى النفوذ الذي يتمتع به في صياغة وتنفيذ سياسات الحرب والأمن وتصدير الثورة. وهذه هي الساحة التي قام فيها الحرس – قدر الإمكان – بممارسة عقيدته المتشددة الصارمة، بالرغم من الآراء والحجج المنطقية والمهنية التي تعارض ذلك، وبالرغم من توجهات السياسة البراجماتية التي انتهجها بعض رؤساء الحرس المدنيين. وهذا لا يعني أن الحرس كان يتحدى السلطة المدنية علانية، أو أنه كان يرسم أهم ملامح السياسات في الجيش والأمن الداخلي وتصدير الثورة، وينفذها بمعزل عن القادة السياسيين. ولكن يمكن القول: إن الحرس استطاع التحكم في استراتيجية الحرب طوال فترة الصراع، وتبني عمليات وأفعالاً متشددة، كانت تتناقض أحيانًا مع الأهداف التي وضعها رؤساؤه المدنيون. ولم يتردد الحرس قط في استغلال الخلافات بين القادة المدنيين بهدف توجيه السياسات في اتجاه متطرف(102)، وساعده في ذلك ما اتصفت به إرشادات الخميني من غموض وتوجه متطرف. كما أبدى الحرس استعدادًا للمجازفة بالقطيعة مع رؤسائه المدنيين أو إحراجهم، وهم الذين يمكن أن ينتقموا من الحرس بتقليص ميزانيته وصلاحياته في التجنيد ومخصصاته من الأسلحة. وتبنى الحرس أيضًا عمليات عسكرية فيها قدر كبير من المجازفة، وتتميز بغنى مضمونها العقائدي، ولكنها تتصف بالطيش من الناحية العسكرية، وتحمل في طياتها ضررًا لسمعة الحرس ومكانته العسكرية.

بعدما طردت إيران القوات العراقية الغازية من أراضيها عام 1982م،

انفرط عقد الإجماع القوي بين العناصر العسكرية والمدنية على مواصلة الحرب. ولم يخفف من حدة الخلافات بين الحرس والمتطرفين المؤيدين لمواصلة الحرب من جهة، وبين الجيش النظامي وحلفائه السياسيين المحافظين من جهة أخرى[103]، سوى تصميم الخميني، الذي لا يتزحزح، على متابعة الحرب حتى الإطاحة بالنظام العراقي. على أية حال، نادرًا ما كان الثوري المسن يشارك في تفاصيل التخطيط والتنفيذ لتوجيهاته السياسية العامة، الأمر الذي ترك المجال واسعًا للجدال الحاد المستمر بين مرؤوسيه الحكوميين والعسكريين حول أفضل السبل والأصعدة لمتابعة الحرب[104].

على الرغم من معارضة الجيش النظامي وحلفائه المحافظين، فقد عمل الحرس على التنفيذ الكامل لالتزام الخميني بمتابعة الحرب حتى النصر، إلى أن أرغم انهيار إيران العسكري الخميني نفسه، وربما الحرس، على التخلي عن موقفه المؤيد لمواصلة الحرب[105]. وطوال سنوات الحرب تقريبًا، كان العسكريون النظاميون يشددون بقوة على وجوب متابعة الحرب بطريقة تقليدية، أي متابعة شن هجمات محدودة الحجم وجيدة التخطيط، تعتمد على المدفعية الثقيلة والمدرعات، بدلاً من الهجمات واسعة النطاق التي ينفذها الحرس، متعمدًا على الكثافة البشرية والتسليح الخفيف[106]. وفي عام 1985م، وبعد هجوم كبير فاشل في منطقة مستنقعات الأهواز في شهر آذار/ مارس، نجح الجيش النظامي وحلفاؤه البراجماتيون (وخاصة خامنئي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الدفاع الأعلى) في إقناع الخميني بفكرة متابعة الحرب على مستوى أدنى، مؤقتًا على الأقل، وأعلن هذا التغير رئيس أركان الحرس نفسه في ذلك الحين علي رضا أفشر[107]. ومع ذلك كانت الغلبة للحرس في النهاية، فقد أمّن الموافقة على تنظيم وتنفيذ هجوم كبير، وتحقق المزيد من التعاون من طرف الجيش النظامي، وهو ما لم يحدث قط في أي هجوم سابق أو لاحق[108].

إن نفوذ الحرس – فيما يتعلق بسياسة الحرب – لا يمكن أن يُعزى كلية إلى حلفائه المدنيين في مجلس الدفاع الأعلى، حيث كانت تناقش معظم استراتيجيات الحرب[109]. وذلك لأن حلفاء الحرس المدنيين لم يدعموا باستمرار توصيات الحرس في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال كان رفسنجاني، بصفته الممثل الأول للخميني في مجلس الدفاع الأعلى، حليفًا للحرس حتى عام 1987م. وفي أعقاب الهجوم الإيراني الذي نتج عنه خسائر بشرية جسيمة في

ذلك العام، شكك رفسنجاني في جدوى استمرار شن هجمات على نطاق واسع، وبدا أنه يفضل الأسلوب التقليدي الذي كان ينادي به الجيش النظامي المحترف[110]. ومع ذلك استمر الحرس، في تعبئة المتطوعين لشن هجوم واسع النطاق، ونفذ هجومه المسمى "والفجر 10" في شمالي العراق في آذار/ مارس من عام 1988م[111].

القيادة المدنية

إن مقولة "استقلالية الحرس" لا تعني بالضرورة غلبة رأي الحرس في مناقشات استراتيجية الحرب مهما كانت معارضة القادة السياسيين. فقد كانت المناقشات حول الاستراتيجية منبرًا شرعيًا مقبولاً، تثار فيه الخلافات المهنية والعقائدية والسياسية وتجد لها حلاً. وإنما يمكن دعم الرأي القائل باستقلالية الحرس عبر إثبات استقلاله السياسي عن فئات معينة ضمن القيادة، وقيامه في مناسبات معينة بعمليات عسكرية تتعارض مع توجهات وأهداف السياسة التي رسمها رؤساؤه المدنيون.

إن أبلغ مثال على استقلالية الحرس السياسي هو منحه الدعم للقادة الذين يناصرون السياسات المتشددة، وسحبه لهذا الدعم عندما يتبنى هؤلاء القادة مواقف محافظة. فعلى سبيل المثال ظل رفسنجاني –طوال السنوات السبع الأولى من الحرب– يؤيد مواصلة الحرب حتى النصر، وشن هجمات واسعة النطاق لتحقيق ذلك الهدف[112]. وبسبب هذه المواقف حصل على تأييد الحرس، الأمر الذي بوأه مكانة عالية في القيادة[113]. وفي عام 1984م ذكرت تقارير أن الحرس وصل إلى حد التواطؤ مع رفسنجاني لتقويض مكانة علي خامنئي، الذي كان آنذاك رئيسًا للجمهورية ومجلس الدفاع الأعلى، وذلك بالقيام عمدًا بخرق اتفاق وقف قصف الأهداف المدنية الذي تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة[114]. وكان هذا تحديًا من رفسنجاني لأصالة خامنئي الثورية بعد قبوله وقف القصف، وذُكر أن خامنئي عرض استقالته نتيجة لذلك[115]. وعندما انتقل رفسنجاني إلى موقع المعارض لاستمرار الحرب عام 1988م، فقد تأييد الحرس، وذكرت إحدى الصحف العربية المرموقة أن رجال الحرس قاموا بمحاولات عديدة لاغتيال رفسنجاني؛ لأنهم كانوا يعارضون بشدة دوره في وقف الحرب[116].

لا يعني هذا أن الحرس يلعب دور صانع الملوك في الحياة السياسية

الإيرانية. إذ إن الشقاق الذي حدث بين رفسنجاني والحرس منذ عام 1988م لم يقف حائلاً دون بروز رفسنجاني كشخصية مهيمنة على الساحة السياسية في فترة ما بعد الخميني. ومع أن الحرس أظهر تأييدًا قويًا للمتشددين من أمثال محتشمي وأحمد ابن آية الله الخميني[117]، فلم ينجح أي منهما في تهميش رفسنجاني سياسيًا، كما أن تأييد الحرس لمحتشمي ونبوي لم يمنع رفسنجاني من إقالتهما عام 1989م كوزيرين للداخلية والصناعات الثقيلة على التوالي. وتؤيد هذه الأمثلة مقولة تمسك الحرس الشديد بطابعه المتشدد عقائديًا، ولو أدى ذلك إلى الجفاء بين الحرس والفئة السياسية المهيمنة في حينه.

قد تشكل بعض العمليات العسكرية للحرس خير مثال على استقلاليته. فمع استمرار الحرب لفترة طويلة اتسع نطاقها، مما أعطى الحرس فرصة أكبر لتأكيد دوره المستقل. فقد كانت الأزمات تنشب بسرعة، ولا تعطي فرصة للنقاش المطول، وبالتالي قللت من قدرة خصوم الحرس الداخليين على كبح جماحه. وكانت مثل هذه الفرص تسنح للحرس كلما ازداد تورط أطراف عربية وأجنبية (وخاصة الولايات المتحدة) في الحرب. وكانت الوسيلة المثلى لضرب هذه الأطراف الخارجية هي بحرية الحرس (فالقوات الجوية الإيرانية لم تكن تملك القدرة الفعالة على ضرب الملاحة الدولية من الجو). وأدت "حرب الناقلات" (أي الهجمات التي شنها كل من الطرفين ضد ناقلات النفط التابعة للطرف الآخر) إلى تورط خصوم إيران من العرب والأجانب في الحرب بصورة مباشرة. وباستيلاء إيران على الفاو أصبحت الكويت مهددة بالغزو، وتحقق تعاون أوثق بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى مع العراق، وتم حشد سفن البحرية الأمريكية في الخليج لحماية دول الخليج العربية والملاحة الدولية[118]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تزامن تنامي القدرات العملياتية لبحرية الحرس مع ازدياد التورط العربي والدولي في الحرب.

وكان حشد القوات الأمريكية في الخيلج، يهدف جزئيًا إلى التصدي لتحرشات بحرية الحرس ضد شحنات النفط الدولية[119]. ولكن ذلك لم يرهب الحرس، بل جعله أكثر تصميمًا على مجابهة الحشد البحري الأمريكي، وبرنامج رفع الأعلام لأمريكية على ناقلات النفط ومرافقتها. وبدأ الحرس – بمساعدة بعض عناصر البحرية النظامية – بتلغيم ممرات الملاحة الدولية في الخليج العربي[120]. وفي آب/ أغسطس 1987م، وأثناء مرور أول قافلة

ترافقها البحرية الأمريكية، اصطدمت ناقلة النفط الكويتية بريدجتون – التي ترفع العلم الأمريكي – بأحد هذه الألغام، على بعد بضعة أميال من إحدى القواعد الرئيسية لبحرية الحرس قبالة الساحل الإيراني[121]. وبعد الرد الانتقامي الأمريكي ضد منصات النفط البحرية الإيرانية، والاستيلاء على مركب إيراني مخصص لزرع الألغام يسمى "إيران أجر"، أوقف الحرس لفترة قصيرة عملية زرع الألغام. ولكنه استأنف العملية أوائل عام 1988م، برغم محاولات رفسنجاني لتجنب المزيد من المواجهة، وجهود وزارة الخارجية الإيرانية في الأمم المتحدة للبدء في بحث إمكانية إنهاء الحرب بين إيران والعراق[122]. وتزامن الاستيلاء على "إيران أجر" عام 1987م مع قيام علي خامنئي – رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الدفاع الأعلى – بإلقاء كلمته في الأمم المتحدة، التي يعتقد أنه أراد من خلالها تلطيف الصورة المتشددة لإيران، وتصوير العراق على أنه الطرف المعتدي في الحرب[123]. لذلك فقد أبطلت حادثة "إيران أجر" مفعول الرسالة التي أراد خامنئي توصيلها، وأحبطت جهوده الدبلوماسية، وأثارت التساؤلات حول ما إذا كان الحرس قد دبّر حادثة "إيران أجر" لإضعاف تأثير كلمة خامنئي.

قد ظهر جليًا مرة أخرى في نيسان/ أبريل 1988م أن الحرس يرغب في تحدي الولايات المتحدة بشكل مباشر، رغم النتائج السلبية من وجهة النظر العسكرية الموضوعية، ورغم رفض القادة المدنيين لمثل هذه الأعمال المتهورة، التي تشكل الأيديولوجيا حافزًا لها. وقبل ذلك بحوالي شهر، كان الحرس قد استأنف تلغيم خطوط الشحن البحرية في الخليج. وهذه الألغام التي زرعها الحرس أزالتها فيما بعد البحرية النظامية الإيرانية، بأوامر من رفسنجاني على ما يبدو، وهذا مثال آخر على عمق الخلافات بين الحرس والعناصر الأكثر براجماتية حول هذه المسألة[124]. وأصاب أحد هذه الألغام – التي لم تكسح بشكل جيد – السفينة الأمريكية "صامويل بي روبرتس"، مما دفع الولايات المتحدة إلى القيام برد انتقامي في الثامن عشر من نيسان/ أبريل. وذُكر أن رضائي قائد الحرس كان المحرض على قيام البحرية الإيرانية بتوجيه ضربة مضادة مباشرة ضد الأسطول الأمريكي المهاجم في الخليج[125]. وبما أن بحرية الحرس كانت تتألف من قوارب سريعة صغيرة، فإن سفن البحرية النظامية – الأكبر حجمًا والأقل تكافؤًا مع السفن الأمريكية – هي التي نفذت الهجوم. وانتهت المعركة بتدمير الولايات المتحدة لحوالي 20% من

الأسطول الحربي للبحرية النظامية الإيرانية. وكان تنظيم الحرس للهجوم واشتراك البحرية النظامية فيه، برغم معارضتها لهذا الاشتباك غير المتكافئ – من وجهة النظر الموضوعية – يدلان على أن الحرس كان المسيطر الفعلي على البحرية النظامية وعلى سياسات إيران البحرية أثناء ذلك الاشتباك[126].

إن إثبات الوجود العسكري الذي مارسه الحرس –انطلاقًا من دوافع أيديولوجية– لم يمارس ضد الولايات المتحدة فقط. ففي عام 1987م، وبعد الضربة الانتقامية الأمريكية ضد المنشآت النفطية البحرية الإيرانية، أطلق الحرس صاروخًا صينيًا من طراز "سيلكورم" على منشآت نفطية كويتية[127]. وبعد احتلال إيران للفاو، أصبحت قواتها على مسافة قريبة من الأراضي الكويتية، وأعلن الحرس أن قلب نظام الحكم الأميري المحافظ في الكويت هو هدف إيراني إضافي من الحرب، ولم يردد كبار القادة السياسيين هذا التصريح، الذي أطلق بالتأكيد دون استشارتهم[128]. وفي تموز/ يوليو 1987م، ألقت بحرية الحرس القبض على أطقم ثلاثة قوارب كويتية صغيرة واعتبرتها "قوارب تجسس"[129]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، حُشد أسطول كبير من القوارب الصغيرة السريعة التابعة لبحرية الحرس للهجوم على منشآت نفطية بحرية سعودية[130]. ولكن الأسطول لم يصل قط إلى منصات النفط؛ لأن السعوديين تمكنوا من اكتشافه وردعه[131]. وعلى الرغم من تأييد القادة المدنيين الإيرانيين لبعض هذه الأعمال بعد حدوثها (لأن التصرف بخلاف ذلك كان يعرض مصداقيتهم الثورية للخطر)، فمن الواضح أن هذه الأعمال كانت تتناقض مع الجهود التي بذلها القادة المدنيون البراجماتيون لتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية والكويت، في محاولة للتخفيف من دعمها للعراق أثناء الحرب الإيرانية – العراقية[132].

سياسة تصدير الثورة

أثبت الحرس أيضًا وجوده في المسائل غير العسكرية، ولاسيما تصدي الثورة. وكما في حالة العمليات العسكرية للحرس، لا يمكننا أن نثبت بصورة قاطعة أن الحرس رفض عمدًا الانصياع لأوامر رؤسائه المدنيين، ولكن العديد من أعمال تصدير الثورة –التي قام بها الحرس– كانت تتناقض مع التوجهات السياسية لهؤلاء القادة.

كان لبنان هو الساحة الرئيسية لجهود إيران في تصدير الثورة الإسلامية،

حيث قام الحرس بممارسة آرائه المتشددة. ومن أهم أنشطة الحرس هناك تقديم التدريب –بل والدعم العسكري المباشر، حسب بعض التقارير[133] –إلى مليشيا حزب الله في صداماتها المتكررة، بين الأعوام 1987م – 1990م مع حركة "أمل" المنافسة لها والمدعومة من سوريا[134]. ("أمل" هي حركة شيعية أيضًا، ولكنها ليست أصولية كحزب الله). واستمر تقديم هذا الدعم لحزب الله حتى أثناء قيام القادة المدنيين الإيرانيين بالتوسط لوضع حد نهائي للصدامات، من أجل الحفاظ على العلاقة مع سوريا[135]. (كانت سوريا، وهي راعية حركة أمل، الدول العربية الوحيدة التي أيدت إيران طوال حربها مع العراق، وكان تأييدها حاسمًا في التخفيف من إحساس إيران بالعزلة في تلك الفترة. كما أيدت ليبيا إيران حتى منتصف عام 1986م، ثم تبنت موقفًا متوازنًا بين إيران والعراق). وكان على رأس جهود الوساطة التي تقوم بها إيران، وزير الخارجية ولايتي المعتدل نسبيًا، وبشارتي نائب وزير الخارجية البراجماتية والعضو السابق في الحرس، ووزير الحرس السابق رفيق دوست[136]، وهو القائد الوحيد غير المتطرف للحرس، حتى إقالته عام 1988م، ويُحتمل أنه كان يمثل موقف الحرس في الوساطة والمحادثات. غير أن استمرار الصدامات بين أمل وحزب الله أثناء المحادثات يشير إلى ضعف سلطة رفيق دوست وشعبيته في صفوف الحرس، فلم يستطع أن يكبح جماح قوات الحرس في لبنان.

إن التوتر الذي طرأ على العلاقة بين سوريا وإيران، بسبب العداء بين حزب الله التابع لإيران وحركة أمل المدعومة من سوريا، كان له بالطبع أثر في قضية تحرير الرهائن الغربيين الذين يحتجزهم حزب الله. وتلاقت المصالح في هذه القضية بين القادة الإيرانيين البراجماتيين وبين سوريا، فإيران تحتاج إلى جذب الاستثمارات الغربية من أجل تحسين اقتصادها المنهار، وسوريا تحتاج إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة للتعويض عن فقدانها الدعم السوفيتي. وأدت هذه المصالح المشتركة إلى قيام تعاون بين البراجماتيين الإيرانيين وسوريا (وكلهم مؤيد لإطلاق سراح الرهائن) في مواجهة الحرس والمتطرفين الإيرانيين الآخرين وحزب الله، الذين كانوا يعارضون تحرير الرهائن[137].

وفي أوائل عام 1990م، حين كان البراجماتيون الإيرانيون يحاولون إقناع حزب الله بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين –وهو توجه يعارضه

الحرس[138]– ذكرت تقارير أن سوريا منعت قوات إضافية، أو قوات بديلة تابعة للحرس، من الدخول إلى لبنان[139]. وقد أكد الشيخ شعبان، وهو أحد أبرز رجال الدين المتشددين وزعيم حركة التوحيد، محاولات سوريا لتحديد عدد قوات الحرس في لبنان، مكررًا القول علنًا: إن الحرس يتمتع بوجود شرعي في لبنان[140]. ومن ناحيته كان رفسنجاني يسعى إلى إضعاف نفوذ الحرس في لبنان بشكل مباشر، وبالتالي حرمانه من فرصة إحباط جهود تحرير الرهائن. وذكرت التقارير أنه حاول إرسال وحدة من الحرس أكثر ولاءً، أو على الأقل أكثر مرونة إلى لبنان[141]. وفي شهر أيار/ مايو 1990م، أُطلق سراح الرهينتين الأمريكيين، روبرت بولهيل وفرانك ريد، وبحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر 1991م، كان قد أطلق سراح جميع الرهائن الأمريكيين. بيد أن التقارير أفادت – أوائل عام 1990 – أن إيران زودت حزب الله بالمزيد من الأسلحة الثقيلة التي يحتاجها لمحاربة حركة أمل[142]، بما يوحي أن حزب الله والحرس والمتطرفين الإيرانيين الآخرين قد قبضوا ثمن تعاونهم، ولم يفرض عليهم بالقوة من قبل البراجماتيين الإيرانيين وسوريا. ونُقل أيضًا عن مسئولين أمريكيين قولهم: إن الحكومة الإيرانية دفعت لمحتجزي الرهائن من 1- 2 مليون دولار لكل رهينة يطلق سراحها (بالإضافة إلى تمويلها لتكاليف الاحتجاز) [143]. ويعتقد الكثيرون أن قرار أمريكا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991م، بتنفيذ حكم محكمة التعويضات الأمريكية الإيرانية في لاهاي، ودفع مبلغ 278 مليون دولار لإيران كتعويضات عن معدات عسكرية، كان مرتبطًا –ولو بصورة ضمنية– بتعاون إيران في الإفراج عن الرهائن[144].

بغض النظر عن الفوائد المالية التي جناها محتجزو الرهائن أو إيران، كان تحرير الرهائن نصرًا سياسيًا لرفسنجاني على حساب الحرس ومحتجزي الرهائن في لبنان. وقد عزز الغزو العراقي للكويت مناورات رفسنجاني لإحكام سيطرته على تطورات قضية احتجاز الرهائن في لبنان، مما نتج عنه إطلاق سراح أقارب قائد محتجزي الرهائن "عماد مغنية" من السجون الكويتية. وكان إطلاق سراح هؤلاء السجناء –الأعضاء في حزب الدعوة– من المطالب الرئيسية لمحتجزي الرهائن في لبنان[145]. كما تمكن رفسنجاني من استغلال مسألة التدهور المستمر للاقتصاد الإيراني –مقرونًا بالفوائد المالية والسياسية التي يمكن أن تجنيها إيران إذا ساعدت في إطلاق الرهائن– في مناقشاته مع الحرس ومحتجزي الرهائن. وكانت حجة رفسنجاني أن تدهور الاقتصاد

الإيراني يهدد نظام حكم رجال الدين ذاته، ومعه أيضًا تراث الخميني الذي ناضل الحرس في سبيل الحفاظ عليه.

هناك أمثلة أخرى على قيام الحرس بعمليات سرية تعبيرًا عن مبادئ الثورة الأيديولوجية المتشددة، وإن تعارضت هذه العمليات مع أهداف رؤسائه المدنيين وسياستهم. فقد تورط الحرس في التحريض على أعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون أواخر شهر تموز/ يوليو 1987م في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية. ومن الواضح أن هذا العمل أحبط مساعي رفسنجاني لإضعاف الدعم العربي للعراق، وأفشل جهوده لتحسين العلاقات مع أنظمة دول الخليج العربية[146]. كما قام الحرس بتدريب عملاء أجانب على عمليات خطف الطائرات التجارية[147]، وفي حادثة خطف طائرة الركاب التابعة لشركة TWA عام 1985م، ذُكر أن رفسنجاني لعب دورًا في إنهاء احتجاز الطائرة[148]. وبذل جهودًا حثيثة بين عامي 1989م 1990م بصفته رئيسًا جديدًا لإيران، لتحسين صورة إيران في الخارج (لدرجة أن إيران وجهت عام 1990م دعوة لمسئولين من الأمم المتحدة لتحري وضع حقوق الإنسان فيها)، ولكن الحرس وحلفاءه السياسيين استمروا في اغتيال خصوم النظام في الخارج. ففي الأسبوع ذاته الذي أطلق فيه حزب الله سراح الرهينة الأمريكي روبرت بولهيل في لبنان، نتيجة لجهود رفسنجاني، اغتيل في جنيف شقيق مسعود رجوي، قائد منظمة مجاهدي خلق، ربما على يد عملاء الحرس السريين[149]. وذكرت تقارير أن حسين ملايك، سفير إيران في سويسرا، وهو من محتجزي الرهائن السابقين ومن حلفاء الحرس، قد ساهم في تدبير عملية الاغتيال[150]. وحين كان رفسنجاني يرتب لإطلاق آخر رهينة أمريكي في لبنان، في أواخر عام 1991م، اغتيل رئيس الوزراء الإيراني السابق شهبور بختيار ربما بتدبير الحرس[151]، وحمل هذا الاغتيال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران على إلغاء زيارة مقررة إلى إيران.

صفقة الأسلحة الأمريكية – الإيرانية

لا تتمثل استقلالية الحرس فقط في الصعوبة التي يواجهها القادة المدنيون في كبح جماح تهوره المتطرف، ولكن أيضًا في قدرة الحرس على إثبات وجوده السياسي، والحفاظ على مصالحه كمؤسسة من خلال تأثيره في قرارات السياسة المدنية. وخير مثال على هذا، ما فعله الحرس في صفقة الأسلحة بين

أمريكا وإيران عامي 1985م – 1986م. فقد أدرك القادة المدنيون المشاركون في الصفقة أن الحرس –الذي تحركه الدوافع الأيديولوجية– سيعارض التعامل المباشر مع الولايات المتحدة. وطبقًا لما ذكره تاجر أسلحة إسرائيلي شارك في المرحلة الأولية من الصفقة، حاول القادة في البداية إخفاء المفاوضات عن الحرس[152]. وبعدما علم الحرس بالصفقة واشترك فيها لاحقًا، استولى عام 1985م على شحنة أسلحة أمريكية وصلت إلى إيران[153]. وتؤكد روايات المشاركين في الصفقة أن الحرس تسلم شحنة الأسلحة فعلاً[154]. وفي المراحل التالية للصفقة ازداد تورط الحرس عمقًا، إلى حد التفاوض مع بعض المشاركين الأمريكيين بصورة مباشرة، والاستمرار في الاستيلاء على الأسلحة التي شحنت إلى إيران[155].

بالرغم من ظهور الحرس بمظهر من يقبل المساومة على أيديولوجيته بالتعامل مع الولايات المتحدة، وبالتعاون دون شك في حمل حزب الله على إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، فإنه كان يعتبر الأسلحة التي تلقاها وسيلة لتحقيق الهدف الأيديولوجي النهائي، وهو إلحاق الهزيمة بالعراق في الحرب[156]. وربما يفسر هذا الاستنتاج تأييد آية الله الخميني للصفقة وقبوله بها في نهاية الأمر، ونظرًا لأن الخميني هو الأب الروحي للحرس، المعصوم عن الخطأ، فإن تأييده لأي قرار متعلق بالسياسات الرسمية كان يضمن في الواقع تأييد الحرس له أيضًا[157]. بالإضافة إلى ذلك، فإن إلقاء القبض على ثلاث رهائن بعد ذلك –ليحلوا محل الرهائن الذين أطلق سراحهم حسب الاتفاق– كان من شأنه التقليص من إحساس الحرس وحزب الله بأنهما يساومان على مبادئهما الأيديولوجية[158]. وبحصول الحرس على الأسلحة التي كان في أمس الحاجة إليها لشن هجومين كبيرين عامي 1986م و 1987م (في كلا الهجومين وصلت القوات الإيرانية إلى مشارف مدينة البصرة العراقية)، فقد قطع شوطًا في تحقيق هدفه الأيديولوجي والعسكري الرئيسي. كما أن استئثار الحرس في النهاية بمعظم الأسلحة التي أرسلتها الولايات المتحدة، أظهر أن الحرس كان يملك النفوذ الكافي لتحويل شحنة الأسلحة إلى رجاله، حتى لو أراد النظام إعطاءها إلى الجيش النظامي[159]. وإذا صحت التقارير التي ذكرت أن القيادة السياسية أرادت في البداية إخفاء الصفقة عن الحرس، فإن دوره المهم في القضية يبرهن على مدى تغلغله في تركيبة الحكومة المدنية بأكملها واختراقه لها.

الخلاصة

هناك دلائل قوية تدعم الاستنتاج القائل: إن الحرس مؤسسة مستقلة وليست تابعة، وأن الباعث الرئيسي لهذه الاستقلالية هو تشبث الحرس بأيديولوجيته المتطرفة. ونظرًا لجذور الحرس المستقلة خلال الثورة، والدور الذي حدده لنفسه كقلعة للقيم الثورية المتشددة، فإنه قاوم اختراق المدنيين له وسيطرتهم على شئونه، على عكس نظيريه الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني، اللذين أُخضعا لسيطرة الحزب الشيوعي. ولم يكن الحرس فقط منطلقًا لوصول أعضائه الحاليين والسابقين وحلفائه الأيديولوجيين إلى مناصب عليا في الحكم، بل مارس أيضًا نفوذًا مهمًا في تحديد تركيبة القيادة العليا لمنافسه المؤسساتي الرئيسي وهو الجيش النظامي. فقد تعاون بعض حلفاء الحرس في الحكومة مع الحرس دعمًا للسياسات المتطرفة، حتى عندما كان هذا التعاون يعيق فرصة التقدم المهني لهؤلاء الحلفاء، أو يؤدي إلى المجازفة بإغضاب كبار القادة السياسيين الآخرين. كما تبنى الحرس أعمالاً كانت تتناقض تمامًا مع أهداف السياسة التي رسمها العديد من رؤسائه المدنيين، ونجح بشكل عام، أثناء الحرب، في كسب التأييد لاستراتيجياته وتكتيكاته المتهورة والمخالفة للأصول العسكرية، في وجه معارضة شديدة من الجيش النظامي والسياسيين المحافظين.

إن القاسم المشترك –الذي يجمع بين الأوجه المتعددة لاستقلالية الحرس– هو التزامه الحماسي بالمبادئ الأيديولوجية للثورة. فعلى سبيل المثال، قاوم الحرس سيطرة رجال الدين عليه، ليس لأن قادته يسعون إلى السلطة المطلقة في إيران، بل لأن الحرس اعتبر نفسه حاميًا للثورة وقيمها، ولم يعترف أن هناك منظمة أكثر ثورية أو ولاءً للثورة منه. وفي الحالات التي كان فيها الحرس وراء إقالة ضباط من الجيش النظامي وتعيين آخرين مكانهم أكثر إذعانًا، فإنه فعل ذلك لكي يضمن تأييدًا وتعاونًا كاملين من الجيش النظامي في تحقيق أهدافه المتطرفة. ومنذ انتهاء الحرب مع العراق، تحققت للحرس السيطرة المباشرة على أحد فروع الجيش النظامي، وهو سلاح البحرية (وإن وافق الحرس عام 1992م على تعيين ضابط من الجيش النظامي، هو حسين جلالي، قائدًا للقوات الجوية التابعة للحرس، والتي تعد أقل الأسلحة استقلالية من الناحية التقنية). وكانت الأيديولوجيا هي الدافع لرغبة الحرس في إثبات وجوده عسكريًا، وفي سياسات تصدير الثورة. فالعديد من أفعال الحرس

عرّضت مصالحه كمؤسسة للخطر، حين كان يجازف بإثارة رد فعل معاد من قبل القادة المدنيين البراجماتيين، الذين تسمح لهم مواقعهم بتخفيض ميزانية الحرس ومخصصاته من الأسلحة وسلطته في تجنيد المقاتلين.

أما أبرز ما يميز الحرس فهو قوة التزامه الأيديولوجي بالمقارنة مع القوات المسلحة الثورية الرئيسية الأخرى. فلا الجيش الأحمر السوفيتي ولا جيش التحرير الشعبي الصيني تمكنّا من ترسيخ أقدامهما كقلعة حصينة للمعتقد الثوري القويم، كما فعل الحرس في إيران. ولم يقاوم هذا الجيشان السيطرة المدنية عليهما إلى الحد الذي فعله الحرس، مع أن أحدهما –وهو جيش التحرير الشعبي الصيني– كان يتدخل في السياسة بتكليف من الأجنحة المدنية الحاكمة.

وتمثل جذور الحرس الثورية المستقلة –بلا شك– العنصر الرئيسي في استقلاليته. وبعكس جيش التحرير الشعبي الصيني، والجيش الأحمر السوفيتي، والجيش الثوري الفرنسي، والقوى الثورية الأخرى، فإن الحرس لم تؤسسه القيادة الثورية المدنية، بل انبثق عن بنية موجودة قبلاً، مؤلفة من مجموعات سرية من رجال حرب العصابات، ومليشيات ناضلت ضد الشاه جنبًا إلى جنب مع رجال الدين الثوريين، وليس تحت إمرتهم. ولذا، يتمتع الحرس بشرعية مستقلة يؤكد عليها دائمًا. حتى عندما يتعارض ذلك مع سياسات رؤسائه المدنيين وأهدافهم.